المستخلص

أدى تفشي فيروس كورونا (COVID -19)، الى عواقب بعيدة المدى تتجاوز انتشار المرض نفسه، وتسبب هذا الفيروس بأكبر ركود عالمي في التاريخ، وبات تحديا غير مسبوق يهدد الاقتصاد العالمي بالانهيار، وذلك لتداعياته الشاملة على جميع القطاعات الانتاجية والاقتصادية لتشمل كذلك الاجتماعية والسياسية، نظرا لما يولده من أبعاد وصدمات كثيرة الجوانب، تخلق أعباء وخسائر اقتصادية عنيفة على مجمل القطاعات الحيوية وعلى مستوى العالم، وقد ألقت جائحة كورونا بظلالها على الاقتصاد العراقي كثيراً، بسبب انخفاض أسعار النفط والانغلاق الاقتصادي تحت تأثير الجائحة، الذي انعكست بالأساس على أداء السياسة النقدية في العراق، هذه الأضرار طالت قطاعات حيوية عدّ وتسببت في ارتفاعات صارخة لمعدلات البطالة.

وقد خلفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19)، اخطاراً وتهديدات كبيرة شكلت ظرفا استثنائيا، فضلاً عن الآثار الوخيمة على الأمن الاقتصادي واستقرار المجتمع، فالتبرير القانوني لإجراءات الإدارة المتخذة في العراق، تدخل ضمن قواعد المشروعية الاستثنائية، لدفع الضرر العام وحماية المجتمع من أخطار الوباء.

وإن لسلطات الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تمكنها من التصدي لجائحة كورونا والحد من انتشارها، وتفشيها وكذا التغلب على آثارها بشكل يمنح للإدارة الاختصاصات والصلاحيات الواسعة والضرورية ليس من الناحية الضبطية فحسب، بل من الناحية المالية والاقتصادية والقانونية لمواجهة خطورة الجائحة، وضمان سلامة المجتمع الصحية والمعيشية.

وذلك تطبيق المرونة الكاملة للقواعد المالية الداعمة لقطاع الرعاية الصحية، وتوجيه القدرة الانتاجية لدعم القطاع الصحي بالمعدات والأدوات للاستجابة لفيروس كورونا، والعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة للاقتصاد، بتقديم مساعدات مالية للقطاعات الأكثر عرضة للخطر، من خلال توفير السيولة للشركات الصغيرة والقطاعات الانتاجية للتخفيف من مخاطر البطالة، ولتحقيق هذه الاهداف يتوقف على مجموعة من العوامل منها كفاءة العمل الإداري، وهذا يستلزم تفعيل جميع نصوص القوانين والأنظمة والتعليمات، في سياق مكافحة انتشار فيروس كورونا وصرامة الهيئات الرقابية، فضلاً عن القدرة على مراجعة هذه السياسات، واضافة ابتكارات جديدة قادرة على تحقيق الأهداف بشكل اسرع واكثر مرونة.